

# الخيارات ذات الصلة بالبضائع المستوردة دراسة فقهية مقارنة بالقانون

## Abstract

The origin in sales contract to be that if you find and conditions with this move ownership of sale to the buyer – the price to the seller street Holy patron of the interests of – them options in order to achieve the perfection of satisfaction of the contractors and prevent damage and avoids disputes and discounts options types of different is the mercy of contractors foe the purpose and make sure specifications item is check easily commerce, justice, between the ends of nodes when was one of the contractors to cheat or damage option pay for it injustice.

## الملخص

إن الأصل في عقد البيع أن يكون لازماً إذا وجدت أركانه وشرطه. وبهذا تنتقل ملكية البيع إلى المشتري وملكية الثمن إلى البائع. والشارع المقدس راعى مصالح العباد. فشرع لهم الخيارات. لغرض تحقق كمال الرضا بين المتعاقدين. وكذلك دفع الضرر والغبن. والإبتعاد عن المنازعات والخصومات. فالخيارات بأنواعها المختلفة تعتبر رحمة للمتعاقدين. وذلك لغرض التروي أو المشاورة. والتأكد من مواصفات السلعة. فهي تحقق سهولة التجارة والقسط بين طرفي العقد. فعند تعرض أحد المتعاقدين للغش أو الغبن أو الضرر. فالخيار يدفع عنه ذلك الظلم.

**المطلب الأول: التعريف بالخيارات:** وسنتناول في هذا المطلب تعريف الخيارات في اللغة والإصطلاح.  
**الفرع الأول: الخيارات في اللغة:**

الخيارات جمع. ومفرده خيار. وهو إسم مصدر مشتق من الإختيار. ومعناه طلب خير الأمرين. وكذلك من معانيه هو الإصطفاء والإنتقاء. والفعل منهما (إختار). وجاء في التزليل العظيم قوله تعالى:

أ.د. أحمد سامي مرهون



نبذة عن الباحث :  
استاذ القانون التجاري في  
كلية القانون جامعة  
الكوفة.

أ.م.د. حمود عبد الجيد بهية



نبذة عن الباحث :  
تدريسي في كلية  
القانون جامعة الكوفة.

رافد ياسين جاهل



نبذة عن الباحث :  
طالب ماجستير

تاريخ استلام البحث :  
٢٠١٨/٠٦/٢٠  
تاريخ قبول النشر :  
٢٠١٨/٠٧/٠٤

﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا...﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾<sup>(٢)</sup> وكذلك قول القائل: أنت بالخيار. يراد به إختار ما شئت، ومنه - أيضاً - خيّرته بين الشيئين. أي فوّضت إليه الخيار، أي اختيار أحدهما.<sup>(٣)</sup> وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ...﴾<sup>(٤)</sup>

#### الفرع الثاني: الخيار في الإصطلاح الشرعي:

هناك تعريفات كثيرة للخيار - في إصطلاح الفقهاء - منها: عبارة (عن ملك إقرار العقد وإزالته بعد وقوعه مدة معلومة).<sup>(٥)</sup> وكذلك هو في تعريف آخر: (سلطنة خاصة على حل العقد لطرفيه أو لأحدهما فقط).<sup>(٦)</sup> أو هو: (حق العاقد في فسخ العقد أو إمضائه، لظهور مسوغ شرعي يميز فسخ العقد بمحض إرادته، دون توقف على رضا الطرف الآخر).<sup>(٧)</sup> ولا ريب في ثبوته في الجملة، بل هو من الضروريات، وإن كان الأصل في البيع اللزوم، أي بناؤه عليه لا على الجواز، وإن ثبت في بعض أفرادها.<sup>(٨)</sup> أو إن الراجح فيه ذلك، نظراً لأن أكثر أفرادها على اللزوم.<sup>(٩)</sup> ويقول الشيخ الأنصاري: ولعل التعبير بـ(الملك) للتنبيه على أن الخيار من الحقوق وليس من الأحكام، فيخرج ما كان من قبيل الإجازة والرد لعقد الفضولي، وكذلك التسلط على فسخ العقود الجائرة، لأن ذلك من الأحكام الشرعية، لا من الحقوق، ولذا لا تورث ولا تسقط بالإسقاط.<sup>(١٠)</sup>

#### المطلب الثاني: أقسام الخيارات:

ذكر بعض العلماء بأن للخيار خمسة أقسام، وهي خيار المجلس والحيوان والشرط والغبن والتأخير.<sup>(١١)</sup> وزاد عليها البعض خيار الرؤية لتصبح ستة خيارات.<sup>(١٢)</sup> لكن العلامة الخلي زاد عليها خيار العيب ليصبح عددها سبعة<sup>(١٣)</sup> وقال البعض بأنها ثمانية.<sup>(١٤)</sup> وأيضاً تسعة.<sup>(١٥)</sup> وكذلك عشرة.<sup>(١٦)</sup> وأيضاً قيل بأن للمتبايعين الخيار في أحد عشر مورداً.<sup>(١٧)</sup> وأوصلها البعض إلى أربعة عشر خياراً<sup>(١٨)</sup>، وأنهاها البعض حتى أوصلها إلى أكثر من عشرين خياراً.<sup>(١٩)</sup> وهذا الإختلاف في عدد الخيارات ليس هو بمعنى الخلاف، وإنما هو من ناحية الجمع والإستقصاء، لكن المشهور بين الفقهاء هو أنها سبعة، والبعض من هذه الخيارات مندمج تحت هذه السبعة، ولذلك لا يستحق عنوان مستقلاً، لأنه ليس له أحكام مغايرة لسائر أنواع الخيار.<sup>(٢٠)</sup>

#### الفرع الأول: خيار المجلس:

وهذا مركب إضافي، والإضافة فيه من إضافة الشيء إلى محله، والمراد بالمجلس - بكسر اللام - موضع أو مكان الجلوس، وهو مطلق مكان المتبايعين - أو المتعاقدين - حين التبايع عند اجتماعهم في مجلس العقد حين العقد.<sup>(٢١)</sup>

وخيار المجلس يشمل تعريف العام للخيار، والقائل هو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه، وأضيف إليه الخيار لاختصاصه به، وارتفاعه بانقضائه بالإفتراق.<sup>(٢٢)</sup>

وخيار المجلس لا يسقط إلا بأحد أمرين هما: إما تفريق أو تخاير. فالتفريق أن يفارق كل واحد منهما صاحبه بخطوة فصاعداً عن إثارة، وأما التخاير، فإنه على ضربين، أحدهما تخاير في نفس العقد، والآخر تخاير بعده، فالأول يقول البائع فيه: بعثك بشرط أن لا يثبت

بيننا خيار المجلس. فيقول المشتري: قبلت. أما الثاني، أن يقول أحدهما لصاحبه في المجلس: اختر. فيختار إمضاء العقد.<sup>(٢٣)</sup>

وهذا الخيار لا خلاف في ثبوته عند الإمامية. أما غيرهم، فقد اختلفوا فيه. قال الشيخ الطوسي: (البيع ينقذ بوجود الإيجاب من البائع، والقبول من المشتري، لكنه لا يلزم المتبايعين بنفس العقد، بل يثبت لهما، ولكل واحد منهما خيار الفسخ ما دام في المجلس. إلى أن يتفرقا أو يتراضيا بالتبايع في المجلس).<sup>(٢٤)</sup> وروي هذا عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب<sup>(ع)</sup>. وكذلك عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة وأبي برة الأسلمي، ومن التابعين شريح والشعبي وسعيد بن المسيب والحسن البصري، وطاووس وعطاء والزهري. ومن الفقهاء الأوزاعي وابن أبي ذئب وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد والشافعي.<sup>(٢٥)</sup> وذلك ما رواه الجمهور عن النبي<sup>(ص)</sup> قال: ((المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار، ما لم يتفرقا إلا ببيع الخيار)).<sup>(٢٦)</sup> وذهب طائفة إلى أن البيع يلزم بمجرد العقد بالإيجاب والقبول، ولا يثبت خيار المجلس، وذهب إلى ذلك النخعي، وهو ما عليه أبو حنيفة وأصحابه وكذلك مالك، حيث قال: لا خيار لهما إذا عقدا بكلام، وإن لم يتفرقا.<sup>(٢٧)</sup> وقد تضافرت الروايات في إثبات هذا الخيار، ومنها:

١- رواية الفضيل، عن أبي عبد الله<sup>(ع)</sup> قوله: ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما)).<sup>(٢٨)</sup>

٢- رواية الحلبي، عن أبي عبد الله<sup>(ع)</sup> قال: ((أما رجل يشتري من رجل بيعاً فهما بالخيار حتى يفترقا، فإذا افترقا وجب البيع)).<sup>(٢٩)</sup>

والمحصلة، إنه إذا حصل الإيجاب والقبول انعقد البيع، فمن باع البضاعة أو السلعة ثبت له وللمشتري الخيار أي خيار الفسخ ما دام في المجلس، وكذلك لو ضرب بينهما حائل لم يبطل الخيار، وكذا لو أكرها على التفريق ولم يتمكن من التأخير.<sup>(٣٠)</sup> ولا يثبت في غير البيع.<sup>(٣١)</sup> أما إذا قال أحدهما للآخر: اختر، وسكت، فخيار الساكت باقٍ، وكذلك الآخر.<sup>(٣٢)</sup> وقال البعض يسقط خيار الآخر.<sup>(٣٣)</sup> وذهب آخرون بأنه إذا خيره ولم يختار فلا يؤثر.<sup>(٣٤)</sup> ويسقط هذا الخيار باشتراط سقوطه في العقد، كما يسقط بإسقاطه بعد العقد.<sup>(٣٥)</sup>

أما خيار المجلس من الناحية القانونية، فقد تناولت بعض التشريعات المدنية في البلاد العربية التي عاجلت أحكام خيار المجلس، ومنها ما جاء في المادة (٨٢) من القانون المدني العراقي ما نصه: (المتعاقدان بالخيار بعد الإيجاب إلى آخر المجلس، فلو رجع الموجب بعد الإيجاب وقبل قبول أو صدر من أحد المتعاقدين قول أو فعل، يدل على الإعراض، يبطل الإيجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك).<sup>(٣٦)</sup> وهذه المادة - من وجهة نظر الدكتور الخفاجي<sup>(٣٧)</sup> - تحتاج إلى تعديل بما ينسجم مع أحكام خيار المجلس، وذلك لأن المادة (٨٤) تنص على: (إذا حدد الموجب ميعاداً للقبول إلتمزم بإيجابه إلى أن ينقضي هذا الميعاد).<sup>(٣٨)</sup>

وهذه المادة لا تلزم الموجب البقاء على إيجابه، إلا إذا حدد ميعاداً للقبول، وبما أن ذلك لم يحصل، فإن بإمكان الموجب الرجوع عن إيجابه قبل اقتران القبول به، مما جعل نص المادة (٨٢) دون جدوى، وبذلك يقترح الدكتور الخفاجي أن يكون النص كما يلي: (المتعاقدان

بالخيار إلى نهاية المجلس في كل معاوضة مالية محضة ما لم يتفق على أن لا خيار لهما). ثم أن يورد المشرع مواد أخرى تبين باقي أحكام الخيار. وعلى الخصوص حالات سقوطه بالتفرق أو الإختيار أو التفرق وحالة موت من له الخيار وانتقاله أو عدم إنتقاله إلى وارثه وغيرها.<sup>(٣٩)</sup>

#### الفرع الثاني: خيار الحيوان:

وهذا الخيار ما انفردت به الإمامية. ولم يقل به غيرهم. والذي يفهم أن المتلقى في زمن الشيخ الطوسي أن خيار الحيوان هو نفس خيار المجلس. وهو في غير الحيوان يقتضي بالإفتراق. وأما في الحيوان فيكون بمضي ثلاثة أيام. أما غيرهم فيرون بأن حكم الحيوان وغيره من المبيعات واحد. ويقول الشيخ الطوسي: ثبت في الحيوان الشرط ثلاثة أيام. شرط ذلك أو لم يشترط. وقال جميع الفقهاء بأن حكم الحيوان حكم سائر المبيعات.<sup>(٤٠)</sup> وهذا الخيار يثبت للمشتري - عند أكثر علمائنا. بل هو المشهور عندهم - والمحكي عن الشيخين والصدوقين والإسكافي وابن حمزة والشاميين الخمسة والحليين الستة ومعظم المتأخرين.<sup>(٤١)</sup>

أما علم الهدى السيد الشريف المرتضى. فيقول: (وما انفردت به الإمامية أن الخيار يثبت للمتبايعين في بيع الحيوان خاصة ثلاثة أيام وإن لم يشترط).<sup>(٤٢)</sup> أي أنه يثبت للمشتري والبائع. واحتج السيد المرتضى بأن للمتبايعين الخيار لكل منهما كخيار المجلس. ويستدل بما رواه محمد بن مسلم في الصحيح. عن أبي عبد الله الإمام الصادق<sup>(ع)</sup> قال: ((المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان. وفيما سوى ذلك من بيع حتى يفترق)).<sup>(٤٣)</sup> وفي الصحيح. عن زارة. عن الإمام الباقر<sup>(ع)</sup> قال: ((قال رسول الله<sup>(ص)</sup>: البائعان بالخيار حتى يفترقا وصاحب الحيوان ثلاث)).<sup>(٤٤)</sup>

والعلامة الحلي يقول: بالنسبة للأول يكون بالفرق بينهما. أي المشتري والبائع في خفاء العيب وظهوره. وعن الحديثين. فيكون الخيار للمشتري. وعلى البائع. فهو بالنسبة إليهما مدته ثلاثة أيام. وليس بعيداً عن الصواب عن حمل الحديثين على ما إذا تبايعا حيواناً بحيوان. فإن المقتضي لثبوت الخيار للمشتري ثابت هنا للبائع. وهو ما عليه أكثر العلماء وهو الحق.<sup>(٤٥)</sup>

#### الفرع الثالث: خيار الشرط:

أولاً: الشرط في اللغة: معروف وهو إلزام الشيء والتزامه في البيع وخوّه. كالشريطة. والفعل. شارطه فشرط له على كذا وكذا. يشرط له. والجمع شروط وشرائط. وفي المثل (الشرط أم لك).<sup>(٤٦)</sup>

ثانياً: الشرط في الشرع: ويقصد به الخيار الثابت بسبب اشتراطه في العقد. وهذا المركب الإضافي هو من إضافة الشيء إلى سببه. أي الخيار الذي سببه الشرط. وهو أن يشترط في العقد أو بعده. الخيار لأحد المتعاقدين - أو كليهما - في فسخ العقد أو إمضائه. مثلاً أن يقول البائع للمشتري: بعث لك هذه البضاعة - أو السلعة أو الدار - بكذا على أني بالخيار مدة كذا. أو يقول المشتري للبائع: إشتريت منك هذه السلعة بكذا على أني بالخيار مدة كذا. أو يقول كل منهما ما يدل على إشتراط الخيار لنفسه. ويرضى كل واحد منهما

بذلك في جميع الأحوال.<sup>(٤٧)</sup> وكذلك يجوز اشتراط هذا الخيار لأجنبي عنهما - أو عن أحدهما - واشتراط الأجنبي حكيم لا توكيل من جعل عنه، أي ليس وكيلاً صرفاً، وإنما بمعنى تحويله الأمر.<sup>(٤٨)</sup>

#### ثالثاً: الشرط في القانون:

وهو (الأمر المستقل غير المحقق الوقوع الذي يعلق عليه نشوء الإلتزام أو زواله).<sup>(٤٩)</sup>

ومقومات الشرط - أو شروطه - في القانون الوضعي تنقسم إلى قسمين:

- ١- إنه أمر مستقبلي: من خلال التعريف تتبدل مقومات الشرط يجب ليكون الأمر شرطاً أن يكون أمراً مستقبلياً. ومثال ذلك ما إذا قال شخص لآخر: "إذا عيّنت موظفاً إشتريت دارك"، في الوظيفة أمر مستقل. ومن ثم الإلتزام المعلق عليه إلتزام معلق على الشرط.
- ٢- أمر غير محقق الوقوع: يجب أن يكون مدلول فعل الشرط أيضاً أمراً غير محقق الوقوع، فإذا كان الأمر الذي علق عليه العقد مستحيلاً - أو محقق الوقوع في المستقبل - لم يكن شرطاً. وهذا هو الأمر الجوهرى في الشرط. ويعبر فقهاء المسلمين على ذلك بقولهم: "إن مدلول فعل الشرط يجب أن يكون معدوماً ومعدوماً على خطر الوجود".<sup>(٥٠)</sup> وقد استعار القانون المدني العراقي هذا التعبير، فنص في الفقرة الثانية من المادة (٢٨٦) على أنه: "ويشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً".<sup>(٥١)</sup>

#### أنواع الشرط من حيث أثره:

ينقسم الشرط - من حيث أثره - إلى واقف وفاسخ. ويكون واقفاً إذا علق عليه نشوء العقد أو الإلتزام. بحيث أنه إذا تحقق الشرط إنعقد العقد ونشأت الإلتزامات في ذمة كل من طرفيه. أو نشأ الإلتزام في ذمة كل من طرفيه.<sup>(٥٢)</sup> ونصت عليه المادة (٢٨٨) من القانون المدني العراقي: "العقد المطلق على شرط واقف لا ينفذ إلا إذا تحقق الشرط".<sup>(٥٣)</sup> وأما الشرط الفاسخ فإنه يكون إذا علق عليه فسخ العقد وزوال الحق. ومثال ذلك ما إذا باع شخص شيئاً واشترط على المشتري أن يكون له حق استرداد المبيع خلال مدة معينة بعد دفع الثمن والمصروفات، وهذا هو بيع الوفاء. ففي هذا المثال، العقد موجود وصحيح، ولكن فسخه وواله معلق على شرط، فإذا تحقق هذا الشرط فُسخ العقد وزال.<sup>(٥٤)</sup> ونصت الفقرة الأولى من المادة (٢٨٩) من القانون المدني العراقي: "العقد المعلق على شرط فاسخ يكون نافذاً غير لازم. فإذا تحقق الشرط فسخ العقد وألزم الدائن برد ما أخذه، فإذا استحال رده وجب الضمان. وإذا تخلف الشرط لزم العقد".<sup>(٥٥)</sup>

#### أدلة خيار الشرط:

هناك كثير من الأخبار والروايات على هذا الخيار، منها:

- ١- صحيحة ابن سنان، عن الإمام الصادق (ع) قال: ((المسلمون عند شروطهم، إلا كل شرط خالف كتاب الله (ع) فلا يجوز)).<sup>(٥٦)</sup>

٢- رواية عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (ع) قال: سمعته يقول: ((من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله فلا يجوز له، ولا يجوز على الذي اشترط عليه، والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب الله (ع)).<sup>(٥٧)</sup>

٣- موثقة إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه<sup>(٥٨)</sup>: ((إن علي بن أبي طالب (ع) كان يقول: من شرط لامرأته شرطاً فليفر لها به، فإن المسلمين عند شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً)).<sup>(٥٨)</sup>

أما عن مدة تقدير الخيار:

الذي عليه علمائنا، أنه لا يتقدر في أصل الشرع بقدر معين، بل يجوز أن يشترط خياراً ما شاء من الزمان، ثلاثاً أو شهراً أو أكثر، فإنه ينقصد العقد ويكون لهما الخيار في تلك المدة، إلا أن يوجب بعد ذلك على أنفسهما.<sup>(٥٩)</sup> لكن يجب أن تكون المدة مضبوطة، ولا يجوز أن يناط بما يحتمل الزيادة أو النقصان، كقدوم الحاج، ولو شرط كذلك بطل البيع.<sup>(٦٠)</sup> إذن أن تكون المدة المعينة مضبوطة ابتداءً وانتهاءً.<sup>(٦١)</sup> وبه قال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل.<sup>(٦٢)</sup>

أما عند أبي حنيفة وزفر والشافعي، فإنه لا يجوز بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام، فإن زاد ففسد البيع.<sup>(٦٣)</sup>

أما مالك، فعنده ما تدعو الحاجة إليه، فمثلاً إذا كان البيع من الفواكه التي لا تبقى أكثر من يوم، جاز الخيار فيها يوماً واحداً، أما الثوب، فالخيار يكون فيه باليوم أو اليومين، وإن كان ضيعة لا يمكن أن يصل إليها إلا في أيام، جاز الخيار أكثر من ثلاث، وهكذا، أي كل بقدر ما يحتاج إليه.<sup>(٦٤)</sup>

أما المشرع العراقي، فإنه موافق لما عليه الرأي الأول من أن تكون المدة معلومة، وقد نصت المادة (٥٠٩) من القانون المدني العراقي على ذلك في أحكام عقد البيع وهي: (يصح أن يكون البيع بشرط الخيار مدة معلومة، ولا يمنع هذا الشرط من انتقال الملكية إلى المشتري، سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري، أو لهما معاً أو لأجنبي).<sup>(٦٥)</sup>

أما في حالة موت من له الخيار، فقال: الإمامية والمالكية والشافعية بأن الخيار يورث، وإن وفاة من له الخيار لا يسقط خياره عندهم.<sup>(٦٦)</sup>

أما الحنفية والحنابلة، فقالوا بأن الخيار لا يورث، فعند أبي حنيفة وأصحابه يبطل الخيار بموت من له الخيار، ويتم البيع، والأصل عند الحنفية هو أن نورث الأموال دون الحقوق إلا ما قام دليله من إلحاق الحقوق بالأموال.<sup>(٦٧)</sup>

وأما الحنابلة، فعندهم أن خيار الشرط حق فسخ لا يجوز الإعتياض عنه، فلم يورث كخيار الرجوع في الهبة، فإذا مات من له الخيار، بطل خياره، إلا إذا طالب الميت بالفسخ قبل موته فيه، فيكون لورثته، لأنه سوف يصبح حقاً مالياً.<sup>(٦٨)</sup>

وبهذا الرأي أخذ المشرع العراقي عندما نص صراحة في المادة (٥١٢) من القانون المدني العراقي على أن: (خيار الشرط لا يورث، فإذا مات من له الخيار سقط خياره).<sup>(٦٩)</sup>

فإذا اشترط المشتري الخيار لنفسه ومات أثناء مدته، سقط الخيار وأصبح العقد لازماً، ويرى الدكتور الخفاجي لو أن المشرع العراقي تذكر جيداً أساس هذا الخيار، والحكمة منه،

لما منع انتقاله إلى الورثة، لأن مشروعية هذا الخيار تكمن في إجازته من قبل الرسول الأعظم<sup>(٦٦)</sup>، وإن ما دعاه إلى ذلك هو المحافظة على حق رجل يغبن في البيوع لضعف حاله وعقدته، فقال له رسول الله<sup>(٦٧)</sup>: ((إذا بعث فقل لا خِلا به، فكان الرجل إذا باع يقول: لا خِلا به)).<sup>(٦٨)</sup> فالرسول الأكرم<sup>(٦٩)</sup> كان يعلم علم اليقين أنه يستشير أهله، وكذلك ذوي الخبرة، فإذا قالوا له إن هذه البضاعة - أو السلعة - غالية الثمن، قال: جعل لي رسول الله<sup>(٧٠)</sup> الخيار، ففي هذه الحالة كيف نفوت على الأهل من الورثة فرصة استعمال ذلك الخيار لمجرد وفاة مورثهم قبل استعماله؟ ولذلك هذه المادة تحتاج إلى مراجعة وتأمل لرفع الغبن الذي قد يحصل.<sup>(٧١)</sup>

#### الفرع الرابع: خيار الغبن: أولاً: الغبن في اللغة:

الغَبْنُ - بالتسكين - في البيع، أما الغَبْنُ - بالتحريك - في الرأي، وغَبِنْتَ رأيك أي نسبته وضيعته، وغبنه في البيع والشراء أي نقصه، وكذلك غَبِنَ الشيء وفيه نسيه أو أغفله أو غَلِطَ فيه.<sup>(٧٢)</sup>

#### ثانياً: الغبن في اصطلاح الفقهاء:

هو (تمليك ماله بما يزيد على قيمته مع جهل الآخر وتسمية المملك غابناً، والآخر مغبوناً، مع أنه قد لا يكون خدعاً أصلاً - كما لو كانا جاهلين - لأجل غلبه صدور هذه المعاوضة على وجه الخدع).<sup>(٧٣)</sup>

#### ثالثاً: الغبن في اصطلاح القانون:

هناك تعريفات كثيرة، نذكر منها:

هو (عدم التعادل بين ما يعطيه العاقد وما يأخذه، فقد يكون مغبوناً إذا أعطى أكثر من أخذ، وقد يكون غابناً إذا أخذ أكثر مما أعطى).<sup>(٧٤)</sup>

أو هو: (عبارة عن فقدان التعادل بين قيمة ما يعطيه العاقد وقيمة ما يأخذه، الأمر الذي يترتب عليه إختلال التوازن الإقتصادي عند تكوينه).<sup>(٧٥)</sup>

وهناك تعريف آخر للغبن، وهو: (عدم التعادل بين ما يأخذه الإنسان وما يعطيه، فهو غابن إذا أخذ أكثر مما أعطى، مغبون إذا أعطى أكثر مما أخذ).<sup>(٧٦)</sup>

ومن أدلة خيار الغبن قوله تعالى: ﴿...إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ...﴾.<sup>(٧٧)</sup> وواضح بأن المغبون لو عرف الحال لم يرض.<sup>(٧٨)</sup> وكذلك يستدل الشيخ الأنصاري بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ...﴾.<sup>(٧٩)</sup> بناءً على أن أكل المال على وجه الخدع يبيع ما يسوي درهمين بعشرة، مع عدم تسلط المخدوع بعد تبين خدعه على رد المعاملة وعدم نفوذ رده أكل المال بالباطل. أما مع رضاه بعد التبين بذلك فلا يُعدّ أكلًا بالباطل.<sup>(٨٠)</sup>

أما في السنة الشريفة، فهناك صنفان من الأحاديث، صنف في مورد تلقي الركبان، وصنف في غير ذلك، ومن هذه الأخبار:

١ - أن النبي<sup>(٨١)</sup> ((نهى أن يتلقى الجلب، فإن تلقاه إنسان فابتاعه، فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق)).<sup>(٨٢)</sup>

- ٢- روى البيهقي: قال رسول الله<sup>(٢)</sup>: ((لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه شيئاً، فصاحبه بالخيار إذا جاء السوق)).<sup>(٨٢)</sup>
  - ٣- روى إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله<sup>(ع)</sup> قال: ((غبن المسترسل سحت)).<sup>(٨٣)</sup>
  - ٤- روى ميسر، عن أبي عبد الله<sup>(ع)</sup> أنه قال: ((غبن المؤمن حرام)).<sup>(٨٤)</sup>
  - ٥- روى الصدوق، قال الإمام الصادق<sup>(ع)</sup>: ((غبن المسترسل سحت وغبن المؤمن حرام)).<sup>(٨٥)</sup>
  - ٦- رواية عمرو بن جميع عن أبي عبد الله<sup>(ع)</sup> قال: ((غبن المسترسل ربا)).<sup>(٨٦)</sup>
- كما أن حديثه (٢): ((لا ضرر ولا ضرار في الإسلام)).<sup>(٨٧)</sup> أيضاً له علاقة فيما نحن بصده، وذلك لأصالة اللزوم في العقود، وإن عدم إعطاء العاقد المغبون الخيار في الفسخ، هذا يؤدي إلى الإضرار به والشارع المقدس لم يورد حكماً فيه ضرر، وكذلك لا يسوغ إضرار المسلمين بعضهم تجاه البعض الآخر.
- وبناءً على ما تقدم، يُعد الغبن سبباً لثبوت الخيار عند الإمامية.<sup>(٨٨)</sup> وكذلك عند مالك<sup>(٨٩)</sup> وأحمد<sup>(٩٠)</sup> أما عند أبي حنيفة والشافعي، لا يثبت للمغبون الخيار وإن تفاخش، وذلك لأن الرسول<sup>(٢)</sup> لم يثبت لخبان بن منقذ الخيار بالغبن، ولكن أرشده شرط الخيار ليتدارك عند الحاجة، وإن النقص في قيمة السلعة مع سلامتها لا يمنع من لزوم العقد، كالغبن اليسير.<sup>(٩١)</sup>
- وهنا إن الإرشاد منه (٢) باشتراط الخيار لا ينافي ثبوت طريق آخر له، ولأن إثبات الخيار أنفع لأنه سوف يملك الفسخ مع الغبن القليل والكثير، وكذلك العيب وعدمه، وبثبت الغبن بشرطين، أحدهما: عدم علم المغبون بالقيمة، والثاني: كون التفاوت فاحشاً، أي الزيادة أو النقيصة الفاحشة، التي لا يتغابن الناس بمثلها في وقت العقد.<sup>(٩٢)</sup>
- أما الغبن في القوانين المدنية، فالملاحظ أن القانون المدني الفرنسي نظره للغبن مادية، ويُنظر على أنه عيب في العقد، إلا أنه لم يُعتمد به إلا في عقود معينة ولأشخاص معينين، كما في نص المادة (١١١٨) منه، وهي أن: (الغبن لا يعيب الإتفاقات إلا في عقود معينة، وبالنسبة إلى أشخاص معينين). وكذلك هذا المشرع المدني المصري حذو المشرع الفرنسي، فلم يأخذ بالغبن وحده إلا في عقود معينة ولأشخاص معينين، ويتأكد ذلك من خلال المادة (٤٢٥) من القانون المصري رقم ١٣١/١٩٤٨، أما القانون المدني العراقي.<sup>(٩٣)</sup> فإنه ربط بين الغبن والتغيرير، فالغبن لوحده ليس عيباً، كما أن التغيرير وحده ليس عيباً، باستثناء حكمه ببطالان العقد إن لحق الغبن مال القاصر أو الوقف أو الدولة، ومن خلال استعراض موقف القوانين المدنية، عدا العراقي، لأن القانون المدني العراقي أخذ بها من الشريعة الإسلامية يتضح أنها لم تتبنى نظرية عامة في الغبن، والملاحظ أنها إما أن تهتم باعتباره نتيجة لعيب من عيوب الرضا، وبالذات التغيرير، التدليس والإستغلال، أو أنها تأخذ به في عقود بعينها، ولأشخاص معينين، وكأنها تريد الجمع بين اتجاهين مختلفين في مسألة واحدة.<sup>(٩٤)</sup>
- الفرع الخامس: خيار التأخير:



جاء في تعريفه بأنه: (من ابتاع شيئاً معيناً بثمن معين، ولم يقبضه، ولا قبض ثمنه، وفارقه البائع، فالمبتاع أحق به ما بينه وبين ثلاثة أيام، فإن مضت ولم يحضره الثمن، كان البائع بالخيار بين فسخ البيع وبين مطالبته بالثمن).<sup>(٩٥)</sup>  
وهذا ما عليه علماؤنا أجمع، والظاهر أن هذا الخيار من مختصات الإمامية وما انفردوا به.<sup>(٩٦)</sup>

ومن أدلة هذا الخيار:

- ١- سأل زرارَةَ الإمام الباقر<sup>(ع)</sup> قلت: الرجل يشتري من الرجل المتاع ثم يدعه عنده ويقول: حتى أتيك بثمنه، قال: ((إن جاء فيما بينه وبين ثلاثة أيام، وإلا فلا بيع له)).<sup>(٩٧)</sup>
- ٢- عن علي بن يقطين، أنه سأل أبا الحسن الإمام الكاظم<sup>(ع)</sup> عن الرجل يبيع البيع ولا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن، قال: ((الأجل بينهما ثلاثة أيام فإن قبض بيعه، وإلا فلا بيع بينهما)).<sup>(٩٨)</sup>

ومن مسائل هذا الخيار أنه لو قبض المشتري السلعة أو البضاعة ولم يقبض البائع الثمن، فلا خيار للبائع، لأن ثبوت هذا الخيار على خلاف الأصل. أما لو قبض البائع بعض الثمن لم يبطّل الخيار، لأنه يصدق عليه حينئذٍ، إنه لم يقبض الثمن.<sup>(٩٩)</sup>

أما لو كان المبيع ما يسرع إليه الفساد كالنفواكه وغيرها، فإن الخيار يكون فيها إلى الليل، لأن الصبر أكثر من ذلك يؤدي إلى تضرر البائع لو لم يطالب، وذلك لما روي عن الإمام الصادق<sup>(ع)</sup> أو الإمام أبو الحسن الكاظم<sup>(ع)</sup> في الرجل يشتري الشيء الذي يفسد من يومه، ويتركه حتى يأتيه بالثمن، قال: ((إن جاء فيما بينه وبين الليل بالثمن، وإلا فلا بيع له)).<sup>(١٠٠)</sup>

ومن شروط خيار التأخير أمور أربعة:

- ١- عدم قبض البيع.
- ٢- عدم قبض مجموع الثمن.
- ٣- عدم اشتراط تأخير تسليم أحد العوضين.
- ٤- أن يكون المبيع عيناً - أو شبهها - كصاع من صبرة.<sup>(١٠١)</sup>

أما عن مسقطات خيار التأخير، فهي:

- ١- إسقاطه بعد الثلاثة قولاً أو فعلاً.
- ٢- اشتراط سقوطه في متن العقد.
- ٣- بذل المشتري للثمن بعد الثلاثة.
- ٤- أخذ الثمن من المشتري بعد الثلاثة.
- ٥- مطالبة الثمن، وقد احتمل بعضهم سقوطه به، وهو ضعيف لعدم الدليل.<sup>(١٠٢)</sup>

الفرع السادس: خيار الرؤية:

أولاً: الرؤية في اللغة: مصدر للفعل رأى يرى رأياً ورؤية، والرأي معروف وجمعه آراء، والرؤية لا تشمل فقط النظر بالعين، وإنما تتعداه إلى العلم أيضاً، ويقول الرازي: (الرؤية بالعين

تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى (إلى مفعولين).<sup>(١٠٣)</sup>

ثانياً: الرؤية في الإصطلاح الشرعي: وهو (بيع الأعيان من غير مشاهدة، فيفتقر ذلك إلى ذكر الجنس، وهو القدر الذي تشترك فيه أفراد الحقيقة، وذكر الوصف، وهو الفارق بين أفراد ذلك الجنس).<sup>(١٠٤)</sup>

وعرفه الشيخ الأنصاري: (المراد به الخيار المسبب عن رؤية المبيع، على خلاف ما اشترطه فيه المتبايعان).<sup>(١٠٥)</sup>

ثالثاً: خيار الرؤية في الإصطلاح القانوني الوضعي:

هو عبارة عن: (رخصة تثبت للمشتري الذي لم ير المبيع وقت التعاقد أو قبله وتحوّله متى رآه أن يفسخ العقد أو أن يمضيه).<sup>(١٠٦)</sup>

ونصت الفقرة الأولى من المادة (٥١٧) من القانون المدني العراقي على هذا الخيار بقولها: (من اشترى شيئاً لم يره، كان له الخيار حين يراه، فإن شاء قبله، وإن شاء فسخ البيع، ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره).<sup>(١٠٧)</sup>

وسبب ثبوت خيار الرؤية عدم رؤية المشتري للعين المبيعة، أي عدن علمه بها علماً كافياً حين إنشاء البيع أو قبل ذلك، فيُشترط لثبوت هذا الخيار أن يكون محل البيع عيناً معينة بالذات، وأن يكون المبيع غائباً غير مرئي وقت العقد، ويثبت بحكم القانون، أي دون حاجة إلى اشتراطه في عقد البيع.<sup>(١٠٨)</sup>

ومن الأدلة على هذا الخيار الأخبار، منها:

١- صحيحة جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اشترى ضبيعة، وقد كان يدخلها ويخرج منها، فلما يقله، فقال (عليه السلام): ((لو أنه قلب منها أو نظر إلى تسعة وتسعين قطعة منها ثم بقي منها قطعة ولم يرها لكان له في ذلك خيار الرؤية)).<sup>(١٠٩)</sup>

٢- وقد يُستدل بصحيحة زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يشتري سهام القصابين من قبل أن يخرج السهم، فقال (عليه السلام): ((لا يشتري شيئاً حتى يعلم من أين يخرج السهم، فإن اشترى شيئاً فهو بالخيار إذا خرج)).<sup>(١١٠)</sup>

٣- روي عن النبي (ص) أنه قال: ((من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه)).<sup>(١١١)</sup>

٤- روي عنهم (ب) أنهم سئلوا عن بيع الجرب الهروية؟ فقالوا: ((لا بأس به، إذا كان لها بارنامج، فإن وجدها كما ذكرت، وإلا ردّها)).<sup>(١١٢)</sup>

والمراد بالبارنامج عبارة عن كتاب يُذكر فيه أوصاف أو صفات السلعة على الإستقصاء.<sup>(١١٣)</sup>

بناءً على ما تقدم، إن من أسباب الخيار هو الرؤية في بيع الأعيان أو البضاعة الغائبة التي لم يتقدم من المتبايعين - أو من أحدهما - رؤية لها، وشُرّع هذا الخيار من أجل إتمام الرضا بين المتعاقدين لئلا يندم أحدهما على تصرف أمضاه دون تمحيص وتدقيق.

وينقطع - هذا الخيار - ويؤول حكمه بأحد أمرين:

أحدهما: أن يرى المبيع على ما عيّن ووُصف.<sup>(١١٤)</sup> وإذا وجد بخلاف ما عيّن ووُصف، فله الخيار.<sup>(١١٥)</sup> وبيع خيار الرؤية صحيح عندنا إذا ذكر جنسه وصفته وصورته أن يقول: بعثك

هذا الثوب الذي في كمي، أو في الصندوق، فيذكر جنسه وصفته.<sup>(١١٦)</sup> وكذلك هو قول مالك.<sup>(١١٧)</sup> وأحد أقوال الشافعي، أما في قوله الثاني، وهو اختيارهم، أنه لا يصح.<sup>(١١٨)</sup> وكذلك هو رواية لأحمد.<sup>(١١٩)</sup> وعند أبي حنيفة يصح ذلك، حتى وإن لم يذكر الجنس.<sup>(١٢٠)</sup> ثانيهما: أن يرى المبيع بخلاف ما وصف، ويهمل الفسخ، لأنه على الفور.<sup>(١٢١)</sup>

أما في القانون المدني العراقي، فإنه فرق بين تعيين المحل ومسألة العلم به، فرتب على تخلف التعيين بطلان العقد، وعلى تخلف العلم عدم لزومه، وقد تناولت المادة (١٢٨) بفقرتها إلى عدة حالات بهذا الخصوص، منها أن المحل إن كان حاضراً وقت العقد تعين أما بالإشارة إليه أو بتحديد مكانه، وإن لم يكن كذلك فإن تعيينه يتم بالوصف الذي يميزه عن غيره، وذلك كذكر الجنس والقدر والوصف بما يؤدي إلى معلوميته دون الجهالة الفاحشة، هذا في الفقرة الأولى، أما الفقرة الثانية من المادة (١٢٨) فقد نصت على أنه: (يكفي المحل معلوماً عند العاقلين ولا حاجة لوصفه وتعريفه بوجه آخر).<sup>(١٢٢)</sup>

والمرشع العراقي أيضاً أشار إلى مسألة تعيين المحل مرة أخرى في الفقرة الأولى من المادة (٥١٤) وذلك في حديثه عن المبيع، فنصت على: (يلزم أن يكون المبيع معيناً تعييناً نافياً للجهالة الفاحشة).<sup>(١٢٣)</sup> وهذا تأكيد لما جاء في المادة (١٢٨).

أما بخصوص الرؤية فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٥١٧) من القانون المدني: (والمراد بالرؤية الوقوف على خصائص الشيء ومزاياه بالنظر أو اللمس، أو الشم، أو السمع، أو المذاق).<sup>(١٢٤)</sup> ولهذا فإن المرشع العراقي لم يقع بالغلط كما وقعت بعض التشريعات المدنية العربية.

وواضح أن عدم العلم بخصائص المبيع المعين يؤدي إلى جعل العقد نافذاً غير لازم من جهة من قرر له الخيار.<sup>(١٢٥)</sup>

#### الفرع السابع: خيار العيب:

أولاً: العيب في اللغة: العيب، والعيب، والعاب، بمعنى واحد في اللغة، فتقول عاب المتاع أو عاب الشيء، إذا صار فيه عيب، وعيبته أنا، يتعدى ولا يتعدى فهو معيب ومعيب أيضاً، والجمع أعياب وعيوب، قال (ع): «... فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيبَهَا...».<sup>(١٢٦)</sup> أي أجعلها ذات عيب - يعني السفينة، قال: والجاوز واللازم فيه واحد.<sup>(١٢٧)</sup>

#### ثانياً: العيب في إصطلاح الفقهاء:

هناك عدة تعريفات، منها:

١- عند الإمامية: (بأنه الخروج من المجرى الطبيعي لزيادة أو نقصان موجب لنقص المالية).<sup>(١٢٨)</sup> أو (هو فيما إذا وجد المشتري في المبيع عيباً تخير بين الفسخ والإمضاء بالإرش).<sup>(١٢٩)</sup>

٢- عند الحنفية: (كل ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة، ومعنى الفطرة الحلقة التي هي أساس الأصل).<sup>(١٣٠)</sup>

٣- عند المالكية الذين يطلقون على خيار العيب خيار النقيصة: (وهو ما ثبت بسبب نقص يخالف ما التزم البائع شرطاً أو عرفاً في زمان ضمانه والتغيير الفعلي داخل الشرط).

وقال ابن عرفة: هو لقب لتمكين المبتاع من رد مبيعته على بائعه لنقصه عن حالة بيعه عليها).<sup>(١٣١)</sup>

٤- عند الشافعية: (خيار العيب ويسمى خيار النقيصة وهو المتعلق بعنوان مقصود مضمون نشأ الظن فيه من التزام شرطي أو تغير فعلي أو قضاء عرفي).<sup>(١٣٢)</sup>

٥- عند الحنابلة، وهم أيضاً عندهم العيب يعني النقص، وخيار العيب هو: (نقص عين المبيع كخصاء ولو لم تنقص به القيمة بل زادت أو نقصت قيمته عادة في عرف التجار).<sup>(١٣٣)</sup>

ثالثاً: العيب في القانون: نصت الفقرة الثانية من المادة (٥٥٨) من القانون المدني العراقي: (والعيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وأرباب الخبرة، أو ما يفوت به غرض صحيح إذا كان الغالب في أمثال المبيع وعدمه، ويكون قديماً إذا كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم).<sup>(١٣٤)</sup>

وهذا الخيار متفق عليه عند فقهاء المسلمين في مختلف مذاهبهم على جواز الرد بالعيب. ومن هذه الأقوال:

١- الإمامية: (ومن ابتاع شيئاً على السلامة والصحة وظهر له فيه عيب سبق وجوده عقد البيع، كان بالخيار بين رده على البائع وارجاع الثمن منه، وبين أرش العيب).<sup>(١٣٥)</sup>

٢- الحنفية: (وإذا اشترى شيئاً لم يعلم بالعيب وقت الشراء ولا علمه قبله والعيب يسير أو فاحش فله الخيار إن شاء رضى بجميع الثمن، وإن شاء رده).<sup>(١٣٦)</sup>

٣- المالكية: (وإن جنى بائع والخيار له عهداً برد وخطأ، فللمشتري خيار العيب وإن تلفت انفسخ فيهما).<sup>(١٣٧)</sup>

٤- الشافعية: (فإن لم يعلم بالعيب واشتراه ثم علم بالعيب، فهو بالخيار بين أن يمسك وبين أن يرد، لأنه بذل الثمن ليسلم له مبيع سليم، ولم يسلم له ذلك، فثبت له الرجوع بالثمن).<sup>(١٣٨)</sup>

٥- الحنابلة: (فمن اشترى معيباً لم يعلم عيبه، ثم علم بعيبه، علم البائع بعيبه فكتمه أو لم يعلم، أو حدث به عيب بعد عقد، وقيل قبض فيما ضمانه على بائع كميل، وموزون، ومعدود، ومزروع، وثمر على شجر وحوه، خيّر بين رد وعليه مؤنة رده، وأخذ الثمن كاملاً حتى ولو وهبه ثمنه، أو أبرأه منه، وبين إمساك مع أرش).<sup>(١٣٩)</sup>

٦- الظاهرية: (من اشترى سلعة على السلامة من العيوب فوجدها معيبة، فهي صفقة مفسوخة كلها).<sup>(١٤٠)</sup>

وإن جواز الرد في مورد الخيار ثابت بالأخبار المستفيضة والإجماع وبناء العقلاء والعرف والإعتبار، فعن أبي جعفر، عن أبيه، عن آبائه<sup>(ب)</sup>، عن النبي<sup>(ت)</sup>: ((كل ما كان في أصل الخلقة فزاد أو نقص فهو عيب)).<sup>(١٤١)</sup>

وهذه الكلمة المباركة هي تأسيس لقاعدة كلية في العيب. ومن الأخبار أيضاً رواية جميل بن دراج عن أحدهما<sup>(ب)</sup>: ((في الرجل يشتري الثوب أو المتاع، فيجد فيه عيباً، قال: إن كان الثوب قد قطع أو خيط أو صبغ، يرجع بنقصان العيب)).<sup>(١٤٢)</sup>

وكذلك يدل على هذا الخيار العرف أيضاً. والنقص عن الحلقة معلوم لكل أحد، فزيادة إصبع واحدة - مثلاً - في العبد أو الأمة نقص بخلاف زيادة حسناتها وجمالها بلغت ما بلغت، والمرجع في النقيصة والزيادة العينية هو ثقة أهل الخبرة من كل متاع والشك، فالمرجع أصالة اللزوم.<sup>(١٤٣)</sup>

وأيضاً إن خيار العيب يثبت بحكم القانون دون الحاجة إلى اشتراطه، وفي هذه الحالة يتفق القانون مع الفقه الإسلامي في اعتبار هذا الخيار من الخيارات اللإرادية، وإن المشرع العراقي تبنى إجماع الحنفية والشافعية، فأعطى المشتري الخيار بين رد المبيع المعيب أو إمساكه بالثمن المسمى، فليس للمشتري - بموجب القانون المدني العراقي، وكذلك القانون الأردني إمساك البيع مع المطالبة بإنقاص ثمنه بقدر العيب، في حين تبنى المشرع الفرنسي والمشرع اليمني إجماع الإمامية والحنابلة القائل بحق المشتري في إمساك المبيع المعيب والرجوع على البائع بما نقص على ثمنه بسبب العيب.<sup>(١٤٤)</sup>

#### الهوامش

- (١) سورة الأعراف: ١٥٥.
- (٢) سورة طه: ١٣.
- (٣) يُنظر: الصحاح: الجوهري، ج ٢: ٦٥٢.
- (٤) سورة القصص: ٦٨.
- (٥) التقيح الرائع: المقداد السيوري، ج ٢: ٤٣.
- (٦) مذهب الأحكام في بيان الحلال والحرام: السبزواري، ج ١٧: ٨٤.
- (٧) معجم مصطلحات الفقه الإسلامي وأصوله: مجمع اللغة العربية، ج ٢: ٣٦٢.
- (٨) يُنظر: جواهر الكلام: النجفي، ج ٢٣: ٣.
- (٩) يُنظر: جامع المقاصد: المحقق الكركي، ج ٤: ٢٨٢.
- (١٠) يُنظر: كتاب المكاسب: الأنصاري، ج ٥: ١١-١٢.
- (١١) يُنظر: شرائع الإسلام: المحقق الحلي، ج ٢: ٢١.
- (١٢) يُنظر: المختصر النافع: المحقق الحلي، ج ٢: ٢٠-٢٣.
- (١٣) يُنظر: قواعد الأحكام: ج ٢: ٦٤.
- (١٤) يُنظر: الحقائق الناضرة: البحراني، ج ١٩: ٣.
- (١٥) يُنظر: الدروس الشرعية: الشهيد الأول، ج ٣: ٥-٣.
- (١٦) يُنظر: منهاج الصالحين: الحكيم، ج ٢: ٦٠.
- (١٧) يُنظر: المسائل المنتخبة: السيستاني، ص ٣١٤.
- (١٨) يُنظر: اللمعة الدمشقية: الشهيد الأول، ج ٣: ٤٧٧-٥١١.
- (١٩) يُنظر: تحقيق الدلائل في شرح تلخيص المسائل: الكفي، ص ٤٨٣.
- (٢٠) يُنظر: كتاب المكاسب: الأنصاري، ج ٥: ٢٥.
- (٢١) يُنظر: القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مج ١، ج ٢: ٢٦.
- (٢٢) يُنظر: كتاب المكاسب: الأنصاري، ج ٥: ٢٧.
- (٢٣) يُنظر: غنية النزوع: ابن زهرة الحلي، ج ١: ٢١٧.
- (٢٤) الخلاف: الطوسي، ج ٣: ٧.
- (٢٥) يُنظر: المغني، ابن قدامة، ج ٣: ٧.
- (٢٦) سنن أبي داود: أبو داود، ج ٤: ١٦٦.
- (٢٧) يُنظر: مختصر اختلاف العلماء، الجصاص، ج ٣: ٤٦.
- (٢٨) الكافي: الكليني، ج ٥: ١٧، الحُصَال: الصدوق، ج ١: ٦.

- (٢٩) الكافي: الكليني، ج: ٥، ١٧.
- (٣٠) يُنظر: شرائع الإسلام: المحقق الحلي، ج: ٢، ٢١-٢٢.
- (٣١) يُنظر: تبصرة المتعلمين: العلامة الحلي، ص ١٢٢.
- (٣٢) يُنظر: الخلاف: الطوسي، ج: ٣، ٢١.
- (٣٣) يُنظر: شرائع الإسلام: المحقق الحلي، ج: ٢، ٢٢.
- (٣٤) يُنظر: مختلف الشيعة: العلامة الحلي، ج: ٥، ٩٤.
- (٣٥) يُنظر: منهاج الصالحين، المعاملات: الخوئي، ص ٢٩.
- (٣٦) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٣٧) يُنظر: الخيارات القانونية وأثرها في العقود المدنية - مقارنة بالفقه الإسلامي: الدكتور، عزيز كاظم الحفاجي، ص ٣٧-٣٩.
- (٣٨) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٣٩) يُنظر: الخيارات القانونية وأثرها في العقود المدنية: الدكتور الحفاجي، ص ٣٧-٣٩.
- (٤٠) يُنظر: الخلاف: الطوسي، ج: ٣، ١٢.
- (٤١) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٣٦.
- (٤٢) الإنتصار: الشريف المرتضى، ج: ٢، ٢٠٧.
- (٤٣) غريب الأحكام: الطوسي، ج: ٧، ٢٣-٢٤.
- (٤٤) الكافي: الكليني، ج: ٥، ١٧٠.
- (٤٥) يُنظر: مختلف الشيعة: العلامة الحلي، ج: ٥، ص ٩٧.
- (٤٦) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، ج: ١٩، ٤٠٤.
- (٤٧) يُنظر: تحرير الأحكام: العلامة الحلي، ج: ٢، ٢٨٦.
- (٤٨) يُنظر: اللمعة الدمشقية: الشهيد الأول، ج: ٣، ٤٥٢-٤٥٣.
- (٤٩) أحكام الإلتزام: الدكتور، حسن علي الذنون، ص ١٢٧.
- (٥٠) يُنظر: أحكام الإلتزام: الدكتور، عبد المجيد الحكيم، ج: ٢، ١٤٠-١٤١.
- (٥١) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٥٢) يُنظر: أحكام الإلتزام: الدكتور، عبد المجيد الحكيم، ج: ٢، ١٤٢-١٤٣.
- (٥٣) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٥٤) يُنظر: أحكام الإلتزام: الدكتور، عبد المجيد الحكيم، ج: ٢، ١٤٢-١٤٣.
- (٥٥) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٥٦) من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ج: ٣، ١٢٧.
- (٥٧) الكافي: الكليني، ج: ٥، ١٦٩.
- (٥٨) غريب الأحكام: الطوسي، ج: ٧، ٤٦٧.
- (٥٩) يُنظر: الخلاف: الطوسي، ج: ٣، ٩.
- (٦٠) يُنظر: شرائع الإسلام: المحقق الحلي، ج: ٢، ٢٣.
- (٦١) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٣٨.
- (٦٢) يُنظر: مختصر إختلاف العلماء، الجصاص، ج: ١٣، ٥٢٧-٥٢٨.
- (٦٣) يُنظر: الفتاوى الهندية: نظام، المكتبة الإسلامية، ج: ٣، ٣٨.
- (٦٤) يُنظر: المدونة الكبرى: رواية سحنون، ج: ٣، ٢٠٦-٢٠٧.
- (٦٥) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٦٦) يُنظر: شرائع الإسلام: المحقق الحلي، ج: ٢، ٢٥.
- (٦٧) يُنظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد، ج: ٣، ١٣١٣-١٣١٤.
- (٦٨) يُنظر: المغني، ابن قدامة، ج: ٣، ٥١٨.
- (٦٩) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (٧٠) سنن النسائي: النسائي، ج: ٧، ٢٢٢.
- (٧١) يُنظر: الخيارات القانونية: الدكتور، الحفاجي، ص ١٨٦.

- (٧٢) يُنظر: الصحاح: الجوهري، ج: ٦، ٢١٧٢.
- (٧٣) كتاب المكاسب: الأنصاري، ج: ٥، ١٥٧.
- (٧٤) نظرية العقد: النظرية العامة للإلتزام: الدكتور، عبد الرزاق السنهوري، ج: ١، ٤٤٦.
- (٧٥) نظرية العقد: الدكتور، حسين النوري، ص: ١٢٤.
- (٧٦) الوجيز في النظرية العامة للإلتزام: الدكتور، حسن علي الذنون، ج: ١، ١٠٦.
- (٧٧) سورة النساء: ٢٩.
- (٧٨) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٦٨.
- (٧٩) سورة البقرة: ١٨٨.
- (٨٠) يُنظر: كتاب المكاسب: الأنصاري، ج: ٥، ١٥٩.
- (٨١) سنن الترمذي: الترمذي، ج: ٢، ٢٦٥.
- (٨٢) السنن الكبرى: البيهقي، ج: ٥، ٥٧٠.
- (٨٣) الكافي: الكليني، ج: ٥، ١٥٣.
- (٨٤) غريب الأحكام: الطوسي، ج: ٧، ٧.
- (٨٥) من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ج: ٣، ١٧٣.
- (٨٦) من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ج: ٣، ١٧٣.
- (٨٧) المعجم الأوسط: الطبراني، ج: ٥، ٥.
- (٨٨) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٦٨.
- (٨٩) يُنظر: الذخيرة: القرافي، ج: ٥، ١١٢.
- (٩٠) يُنظر: كشاف القناع: البهوتي، ج: ٣، ٢١١-٢١٣.
- (٩١) يُنظر: رد المحتار على الدر المختار - شرح تنوير الأبصار: ابن عابدين، ج: ٧، ٣٦٣.
- (٩٢) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٦٩.
- (٩٣) يُنظر: القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١: المواد ١٢١-١٢٥.
- (٩٤) يُنظر: الخيارات القانونية: الدكتور، الحناجي، ص: ٨٣-٨٤.
- (٩٥) الإنتصار: علم الهدى الشريف المرتضى، ج: ٢، ٢١٠.
- (٩٦) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٧١.
- (٩٧) الكافي: الكليني، ج: ٥، ١٧١.
- (٩٨) غريب الأحكام: الطوسي، ج: ٧، ٢٢.
- (٩٩) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٧٢-٧٣.
- (١٠٠) الكافي: الكليني، ج: ٥، ١٧٢.
- (١٠١) يُنظر: المختار في أحكام الخيار: السبحاني، ص: ٢٨٠-٢٨٦.
- (١٠٢) يُنظر: كتاب المكاسب: الأنصاري، ج: ٥، ٢٣٣-٢٣٦.
- (١٠٣) مختار الصحاح: الرازي، ص: ٢٢٦.
- (١٠٤) شرائع الإسلام: المحقق الحلي، ج: ٢، ٢٦-٢٧.
- (١٠٥) كتاب المكاسب: الأنصاري، ج: ٥، ٢٤٤.
- (١٠٦) مذكرات في العقود المسماة: الدكتور، سعدون العامري، ص: ٤٢.
- (١٠٧) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- (١٠٨) يُنظر: الوجيز في العقود المسماة: الدكتور، غني حسون طه، ج: ١، ٧٤-٧٥.
- (١٠٩) من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ج: ٣، ١٧١.
- (١١٠) الكافي: الكليني، ج: ٥، ٢٢٣.
- (١١١) السنن الكبرى: البيهقي، ج: ٥، ٤٤٠.
- (١١٢) الخلاف: الطوسي، ج: ٣، ٦.
- (١١٣) يُنظر: تذكرة الفقهاء: العلامة الحلي، ج: ١١، ٧٧.
- (١١٤) يُنظر: غنية الزروع: ابن زهرة الحلي، ج: ١، ٢٢٠.

- (١١٥) يُنظر: جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وأئمة الحجاز والعراق: السبزواري.  
(١١٦) يُنظر: الخلاف: الطوسي، ج: ٣: ٥.  
(١١٧) يُنظر: الموطأ: مالك بن أنس، ج: ٢: ٦٦٧.  
(١١٨) يُنظر: الأم: الشافعي، محمد بن إدريس، ص: ٧٥.  
(١١٩) يُنظر: المغني: ابن قدامة، ج: ٣: ٥٢٢.  
(١٢٠) يُنظر: شرح فتح القدير، ابن الهمام، ج: ٦: ٣٠٩.  
(١٢١) يُنظر: غنية النزوع: ابن زهرة الحلبي، ج: ١: ٢٢٠.  
(١٢٢) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.  
(١٢٣) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.  
(١٢٤) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.  
(١٢٥) يُنظر: الخيارات القانونية: الدكتور، الحفاجي، ص ٢٠٢-٢٠٣.  
(١٢٦) سورة الكهف: ٧٩.  
(١٢٧) يُنظر: كتاب العين: الفراهيدي، ج: ٢: ٢٦٣.  
(١٢٨) قواعد الأحكام: العلامة الحلبي، ج: ٢: ٧٢.  
(١٢٩) مذهب الأحكام: السبزواري، ج: ١٧: ٢٠٥.  
(١٣٠) رد المحتار (حاشية ابن عابدين): ابن عابدين، ج: ٤: ١٦٧.  
(١٣١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: الخطاب، ج: ٤: ٤٢٧.  
(١٣٢) حاشية الجمل على شرح المنهج: الجمل، ج: ٤: ٤٦٨.  
(١٣٣) كشف القناع: الهوتي، ج: ٣: ٢١٥.  
(١٣٤) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.  
(١٣٥) المقنعة: المفيد، ص ٥٩٦-٥٩٧.  
(١٣٦) الفتاوى الهندية: نظام الدين، ج: ٣: ٦٦.  
(١٣٧) مواهب الجليل: الخطاب، ج: ٤: ٤٢٣.  
(١٣٨) المذهب: الشيرازي، ج: ٢: ٨٤.  
(١٣٩) الإقناع: الحجاوي، ج: ٢: ٩٥.  
(١٤٠) المحلى شرح المجلى: ابن حزم، ج: ٩: ٣٣٧.  
(١٤١) الكافي: الكليني، ج: ٥: ٢١٥-٢١٦.  
(١٤٢) مذهب الأحكام: الطوسي، ج: ٧: ٦٠.  
(١٤٣) يُنظر: مذهب الأحكام: السبزواري، ج: ١٧: ٢٠٥-٢٠٦.  
(١٤٤) يُنظر: الخيارات القانونية: الدكتور، الحفاجي، ص ٣٣٥.